الميل المعاوق فلا نفيده واما الجواب عنه بان ضعف الميل وعدم تاثيره في المعاوقة

انما يكون لصغر الجرم ومن الامور الخارجية العارضة للجسم والمفروض انتفاء

الموانع الخارجية فسقوطه ظ اما اولا فلانا لا نم ان ضعف الميل انما يكون بسبب

صغر الجرم ولم لا يجوز ان يكون بحسب انتفاش الاجزاء كما في القطن المندوف واما

ثانيا فلان المفروض ليس انتفاء ما يمنع العايق عن كونه عايقا بل انتفاء ما يمنع

الجسم عن الحركة ويعوقه فلا يكون ضعف مثل الجسم لصغر خلاف المفروض وثالثها انه

لا يلزم من عدم لزوم المحال من فرض كون الميلين على نسبة الزمانين ان تكون

من فرض حركة عديم الميل الجواز لزومه من المجموع من حيث هو مجموع فلا يلزم

استحالة حركة عديم الميل فلا المطلوب اجيب عن هذا بان المحال اذا كان لازما

من المجموع كان المجموع محالا فاستحالته لا بد ان يكون لاستحالة احد الجزئين كما لا معه

وليس الاستحالة كون الميلين على نسبة الزمانين فتعين ان يكون لاستحالة حركة عديم

محال

الميل ومذ الجواب ليس بتام اذ لا يلزم من استحالة المجموع استحالة احد الجزئين لجواز

امكان كل واحد من الجزئين مع استحالة المجموع من حيث هو مجموع فان مجموع النقيضين

مع امكان كل منهما والجواب التام ان استحالة المجموع اما ان يكون لاستحالة احد

الجزئين او لاستحالة صفة الاجتماع اذ ليس المجموع الا الاجزاء بصفة الاجتماع و

استحالة مجموع النقيضين لاستحالة اجتماعهما للتنافي بينهما وفيما نحن بصدده

لا استحالة بصفة الاجتماع لعدم تنافي الاجزاء فتعين استحالة احد الاجزاء

وهو حركة عديم الميل ويلزم المط واما الاعتراض بان اللازم من الحجة

ليس الا وجوب اقتران الحركة مع عايق ما اعم من الميل وغيره لان المح

المذكور هو كون الحركة مع العايق كهي لا معه واللازم من استحالته ليس الا

ان الحركة لا تخلو عن عايق ما ولا يلزم ان يكون ذلك العايق ميلا لجواز

كونه عايقا خارجيا والجواب عنه بان الحركات الثلث لما فرض اشتراكها

في قوله لا عايق من داخل ولا خارج لغرض عدمهما والجسم الثالث

[Marginal notes:]

جواب عن سؤال مقدر وهو ان يقال ان المجموع عبارة عن الاجزاء فقط وليس صفة الاجتماع حتى يقال ان محال المجموع لاستحالة صفة الاجتماع

ككون الفلك ذا مبدا ميل مستدير

خبر مبتدا محذوف تقديره اي العايق اعم

وهو ان يكون الحركة مع العايق كهي لا معه

اي لا يلزم المطلوب

Copyright © King Saud University